

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٠٧) تاريخ ١٠/٧/٢٠٠١ المتضمن الموافقة على البنود الموقعة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠١ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية بصيغها التالية:-

- ١ - اتفاقية تعاون في مجال إدارة القضاء.
- ٢ - اتفاق بشأن إلغاء التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة.
- ٣ - بروتوكول تعاون حول الشؤون الدينية.

اتفاقية تعاون في مجال إدارة القضاء

بين

وزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية

ووزارة العدل بالجمهورية التونسية

إن وزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية،

ووزارة العدل بالجمهورية التونسية،

اقتناعاً منهما، في حدود اختصاصهما، بجدوى إرساء علاقات متينة للتعاون في مجال إدارة القضاء،

واعترافاً منهما أن هذا الشكل من التعاون يندرج في إطار علاقات الأخوية المتينة التي تربط البلدين.

ورغبة في الاستفادة من تجاربهما المتبادلة في هذا المجال ومن الإمكانيات المتاحة لكل منهما،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

يتبادل الطرفان المعلومات حول التنظيم القضائي وتسيير المحاكم المكونة لنظاميهما القضائيين.

ويمكن أن يتبادلا كذلك نماذج الأحكام القضائية، ونماذج المطبوعات، والدفاتر والسجلات.

المادة الثانية :

يتبادل الطرفان التجارب الهامة في مجال إدارة القضاء، وخاصة في ميدان التطبيقات الإعلامية

(التبليغات)، كما يتبادلان كل المعلومات المتعلقة بتطبيق النظم الإحصائية المستعملة في إدارة القضاء، ويتبادلان

أيضاً المنشورات والمجلات ذات العلاقة بنشاط المحاكم وكذلك الجرائد الرسمية المشتملة على التشريعات

المادة الثالثة :

يتولى الطرفان القيام بمبادلات في مجال تكوين القضاة والأطر القضائية.

المادة الرابعة :

يعلم كل من الطرفين الآخر بنتائج أعمال الندوات الدولية التي يتولى تنظيمها في المجالين القانوني والقضائي ويوجه له الدعوة للمشاركة في هذه الندوات.

المادة الخامسة :

يتشاور الطرفان لدى انعقاد اللقاءات الدولية ذات العلاقة بنشاط كل منهما لغرض تحديد مواقف مشتركة.

المادة السادسة :

يعين كل من الطرفين مكلفا داخل مؤسسته لتابعة سير علاقات التعاون بينهما.

المادة السابعة :

يتم تنفيذ نشاطات التعاون المقررة على أساس هذا الاتفاق في حدود الاعتمادات المرصودة للتعاون القانوني والقضائي.

المادة الثامنة :

أبرم هذا الاتفاق لمدة غير محدودة ويدخل حيز التنفيذ فور توقيعه، وإشعار الطرفين المتعاقدين لعضهما بأن الاجراءات اللازمة لنفاذه قد تمّ استيفاءها ويمكن لكل من الطرفين أن ينهي العمل به بإشعار كتابي من خلال القنوات الدبلوماسية.

تم التوقيع على هذا البرنامج بتونس في 30 ربيع الأول 1422 هـ الموافق 22 جوان (حزيران) 2001 م، على نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن/ حكومة الجمهورية التونسية
 كاتب الدولة للشؤون الخارجية
 يوسف المقدم

عن/ حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
 وزير الصناعة والتجارة
 واصف عازر